محضر اجتماع الهيئة العامة السنوي لشركة صناعات الأصباغ الحديثة م ٠م
المنعقد بتاريخ ٢٣ / ٣ /٢٠١٥ على قاعة المركز الثقافي النفطي /بغداد

استنادا"لإحكام قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل وبناءا" على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة بموجب قرار المجلس المرقم (٢) المتخذ في الجلسة رقم (٩) الاعتيادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٣.
عقدت الهيئة العامة لشركة صناعات الأصباغ الحديثة م . م اجتماعها في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين المصادف ٢٠١٥/٣/٢٣ .
ترأس الاجتماع السيد عبد الخالق خليل منخي / رئيس مجلس الإدارة .واستنادا"لأحكام المادة (٩٥) من قانون الشركات تم تعيين الانسه عذراء عبد المنعم (مدير الحسابات) كاتبة الجلسة و السيد جبار محسن محمد حسين ممثل (شركة التامين ألوطنيه) مراقب للاجتماع ،وبالنظر لحضور من يحمل أصالة وإنابة ووكالة بمقدار أسهم (٦٢٢٧٢٩٨٢٢٤)فقط ستة مليار و مائتان وسبعة وعشرون مليون و مائتان وثمانية و تسعون إلفا و مائتان و أربعة وعشرون من أصل رأس مال الشركة البالغ (٩٢١٣٧٥٠٠٠٠) فقط تسعة مليارات ومائتان وثلاثة عشر مليون وسبعمائة وخمسون إلف سهم ا".
أعلن تحقق النصاب القانوني للاجتماع وتم انتخاب السيد يونس شيال فهد رئيسا" للهيئة العامة بالإجماع.
وبحضور ممثلي ديوان الرقابة المالية (هيفاء فاضل عباس) وممثلي هيئة الأوراق المالية كل من الآنسة (أيسر ناصر) جابر والسيد (سامر عبد العباس) ،وممثلي مسجل الشركات كل من الانسه (ثناء حمادي هايس) و السيد (هاشم حسون حسن) أعلن البدء بمناقشة جدول الإعمال وكالاتي :-

أولا": الاستماع الى تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ والمصادقة عليه .

بدأ الحديث السيد رئيس الهيئة (يونس شيال) عن واقع الشركة المالي والإنتاجي و أسباب تدهور واقع الشركة إلى هذا المستوى وفتح باب المناقشة حيث بداء الحوار السيد (جبار رشد عامر) ممثل صندوق تقاعد الصيادلة و الذي بين إن أهم المشاكل التي تواجه الشركة هي (التسويق) الذي يتم تنشيطه عن طريق الدعاية حيث إن المبالغ المصروفة على حساب الدعاية قليل بالنسبة إلى تكاليف الشركة و كذلك تدهور الوضع الأمني في البلد الذي يؤثر تأثير سلبي و مباشر على التسويق و لغرض التخلص من الخسارة يجب الضغط على المصاريف لغرض تقليل النفقات كما أشار إن اجتماعات مجلس الإدارة قليله جدا خلال السنة حيث بلغت فقط (٩) اجتماعات وان واقع الشركة يتطلب من مجلس الإدارة لقاءات و اجتماعات أكثر لتطوير الإنتاج حيث يوجد في السوق شركات منافسة و مشابهه لمنتجات الشركة إلا أنها لم تحقق الخسارة مثل خسارة شركة صناعات الإصباغ الحديثة .

تمت الإجابة على ملاحظات السيد ممثل صندوق تقاعد الصيادلة من قبل السيد رئيس الهيئة (يونس شيال) و الذي يبين إن هذه الخسارة تشمل جميع قطاعات الدولة الصناعية (العام و المختلط)حيث تأثرت با ألازمه التي يمر بها البلد بصورة عامه وكذلك قلة السيولة النقدية التي بالتالي أثرت على واقع الشركة وان مجلس الشركة قدم ما يمكن إن يكون لغرض النهوض بواقع الشركة و لوجود قوانين غير منفذه لغاية تاريخه مثل (حماية المنتج الوطني و قانون التعريفة الكمر كية و السيطرة النوعية و إغراق السوق) . و لعدم إقرار موازنة الدولة التي فيها كان أهم الأسباب
التي أدت إلى قلة التسويق الذي اثر تأثير مباشر على واقع الشركة .
و أضاف إن مبالغ الدعاية تم تقليلها بسبب قلة السيولة النقدية و تم تحريك كوادر من الشركة على كافة القطاعات (عام – خاص – المختلط) لغرض جلب صفقات تسويق للنهوض بواقع الشركة .
إن كلفة المنتجات تتأثر بارتفاع أسعار النفط وانخفاضه إما منتجات القطاع الخاص فإنها غير مستوفية للمواصفة القياسية و غير تابعة للجهاز و التقييس و السيطرة النوعية و الاستيراد بدون ضرائب للمنتجات اثر على المنافسة .
إما اجتماعات مجلس الإدارة فكانت (١٦) جلسة منها (٩) اعتيادية و (٧) استثنائية عقدت خلال السنة .
سعت الشركة إلى تطوير الإنتاج بأفكار جديدة ولكن لقلة السيولة النقدية و لعدم وجود طلبات حقيقية تم التوقف عن تطوير المنتجات .
(ممثل صندوق الصيادلة) يجب تجاوز هذه الأمور لأنها غير مبررة و ذلك لان إصباغ القطاع الخاص تحقق إرباح إما شركات القطاع العم و المختلط تحقق خسارة .
إجابة رئيس الهيئة / إن القطاع المختلط يعمل وفق قياسات محددة صادرة من قبل الجهاز المركزي للتقييس و السيطرة النوعية و الرقابة الشديدة على القطاع المختلط أكثر من القطاع الخاص حيث ان هذا القطاع غير مشمول و ملتزم بالقوانين و التعليمات الصادرة من الدولة .
و هنالك حلول منها الاستثمار و المشاركة مع الشركات الاخرى و هذا الباب مطروح و لم يتم التوصل فيه إلى أي نتيجة نهائية بخصوصه
السيد علاء عاتي / مساهم و موظف في الشركة أن السيد ممثل صندوق تقاعد الصيادلة كان احد أعضاء مجلس الإدارة و يحضر اجتماعات مجلس الإدارة وهو على اطلاع كامل بكل ما يدور في الشركة لماذا لم يعترض على القرارات و الأمور التي اعترض عليها في ملاحظاته أعلاه.
السيد علي خلف غزال / ممثل شركة التامين العراقية العامة استفسر عن القرض البالغ (٤) مليار دينار وما هو تأثيره على الشركة

أجاب السيد (رئيس الهيئة) إن القرض تم استلامه خلال سنة ٢٠١٤ وليس سنة ٢٠١٣ و الغرض منه هو لشراء المواد الأولية لتغطية طلبات الشراء لهذه السنة و السنوات اللاحقة
السيد (علي غزال) ما هو سبب استيراد مواد أولية غير مطلوبة .
أجاب السيد (رئيس الهيئة) . إن توجيه مجلس الإدارة إن يتم الشراء بسبب أسعار المواد الأولية أنها بارتفاع مستمر و أرتئ إن يتم شراء هذه الكميات لغرض فرق الأسعار و عدم احتكارها من قبل الغير وعدم أعطاء القطاع الخاص المجال للمنافسة على منتجات شركتنا.
وبعد نهاية المناقشات تمت مصادقه الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية كما في ٣١/ ١٢/ ٢٠١٣

ثانيا :- الاستماع إلى تقرير ديوان الرقبة المالية عن حسابات ألسنه / ٢٠١٣ و المصادقة عليه .
أوجزت السيدة ممثل ديوان الرقابة ألماليه الاتحادية (هيفاء فاضل عباس) نبذة على تقرير ديوان الرقابة المالية عن حسابات الشركة / ٢٠١٣ .
أشار السيد ممثل ديوان الرقابة المالية / إن الديوان اتخذ قرار بمعاقبة الشركة التي تقدم إجابة عن الملاحظات ولكنها غير مستوفية .
السيد ربيع خالد محمد / مساهم يوجد في الشركة معمل لإنتاج الإصباغ و المعاجين(السيارات) متوقف عن العمل و منذ سنوات هل توجد دراسة دراسة لإيقافه و أين ذهب كادر المعمل
أجابت السيدة هيفاء / إن سبب فتح تلك المعامل يعود إلى توجيه الدولة بذلك لغرض إنتاج و تصنيع السيارات داخل البلد و التي تكون بحاجة إلى إصباغ و معاجين خاصة بها وعليه تم التوجيه بفتح تلك المعامل وإنتاج الإصباغ التخصصية لهذه ألصناعه ونظرا لتوقف المشروع من قبل ألدوله توقفت هذه المعامل أما الكادر فتم نقله إلى بقية المعامل العاملة داخل الشركة و يفترض من إدارة الشركة إن تقوم بعمل دعايات أو إعلان عن هذا المعمل حيث تكاد إن تكون معدومة .
السيد علاء عاتي / تم التحرك من قبل إدارة الشركة وتم إرسالي شخصيا إلى شركات القطاع العام المتخصصة في مجال صناعة السيارات وتم تزويدهم بنماذج من هذه الإصباغ وتم عمل تجارب ونجحت إثناء الاختبار ولكن بسبب الفساد الإداري إيقاف شراء ذلك المنتوج من قبل تلك الشركات .

السيد مسؤول القطاع الخاص و المختلط / مهدي حليم إن الشركة العامة لصناعة السيارات مشروع قائم ويعمل حاليا حيث يمكن الاتصال به كونه مستمر بإنتاج السيارات مثل جرارات سكانيا وسيارات أخرى و شركة الإصباغ الحديثة تعتبر تكنولوجيا قديمه و منذ عام (١٩٧٦ / ١٩٨٠) حيث تم تأسيس الشركة لإنتاج الإصباغ البنتلايت بصورة رئيسه وهو ألان لا توجد طلبات كثيرة عليه لتطور الديكورات ألجداريه حاليا إما بالنسبة إلى الكلف فإنها تحتسب في الشركة على أساس الواقع الفعلي وليس على أساس الموازنة التخطيطية كونها شركات تمويل ذاتي و توجد حاليا خطوه تحسب لصالح الشركة حيث فرضت ضريبة على هذه المنتجات (الإصباغ) التي يتم استيرادها من قبل القطاع الخاص(١٥ %) يجب على الشركة الاستفادة منها .
وتطرق إلى إن قيام الشركة بشراء المواد الأولية من مبالغ القرض كان يفترض ان تم عن طريق فتح اعتمادات بواسطة المصرف الصناعي يجب على الشركة مراقبة المواد التي تكون أعمارها قبل الإسراع في استخدامها بالعملية الإنتاجية أولا بأول .

السيد رئيس الهيئة يونس شيال / لقد تم زيارة الشركة العامة لصناعة السيارات من قبلي شخصيا مبينا لهم إمكانية تجهيزهم بالإصباغ التي تستخدم في صبغ السيارات و التي تقوم الشركة في إنتاجها لكن لم يتم الاتفاق معهم حيث أنهم بينوا أن حاجتهم من هذه الإصباغ تكون حسب الإنتاج و بما أن إنتاجهم قليل جدا رفضوا شراء أي كميه من إصباغ السيارات ولكون الخط الإنتاجي عبارة عن خط تجميع قطع السيارات لانتاج سيارة وتأتي مطلية بالكامل .
عقب السيد علي خلف غزال أن شركة الإصباغ الحديثة بدأت تتوالى خسائرها مثلها مثل باقي شركات القطاع المختلط والأسباب موضوعية و معروفه من قبل الجميع يجب الضغط على النفقات و لأيدي العاملة و التحرك على الدوائر التي (أمانه بغداد – التربية – البلديات) و ذلك لزيادات التسويق والذي يؤثر على زيادات الإنتاج و بالتالي يقلل من الكلف والخسائر ومن الحلول الواجب تنفيذها لرفع واقع الشركة هو عرض الشركة للاستثمار لعدم الحصول على دعم الدولة .
السيد رئيس الهيئة/ إن إدارة الشركة متمثلة بمجلس الإدارة و المدير المفوض و العاملين أيدوا إن الحل الأمثل للنهوض بواقع الشركة هو الاستثمار

و بعد انتهاء المناقشات تمت مصادقة الهيئة ألعامه على تقرير ديوان الرقابة المالية للسنة المالية لسنه ٣١ /١٢/ ٢٠١٣ و بألا جماع .

ثالثا :- الاطلاع على الحسابات الختامية للسنة ٢٠١٣ و المصادقة عليها و تمت مصادقة الهيئة العامة بالإجماع على الحسابات الختامية لسنة ٢٠١٣

رابعا" إعادة النظر بملف الاستثمار الخاص بالشركة الذي جرت مناقشته في العام السابق

السيد علي خلف غزال / ان موضوع الاستثمار عرض على الهيئة قبل سنتين وكان شرط عرض خلاصة تفاصيل عن الجهات الحكومية المساهمة في الشركة وقد تم عرض مسودة الاتفاق والخلاصة النهائية مع السيد (فراس الكبيسي) وحضور كلا" من (المصرف الصناعي وشركات التأمين الثلاثة) وعدم حضور وزارة العمل والضمان الاجتماعي وجرى التفاوض مع السيد (فراس الكبيسي) حول مسودة العقد وأثيرت عدة نقاط خلافية ومن أهمها (نسبة المبيعات ـ خطاب الضمان) إذ إن نسبة المبيعات لم يتم فيها تحديد سقف للإنتاج إما بالنسبة لخطاب الضمان إذ انه قدم على أساس نشاط الشركة لسنة ٢٠١٣ و يجب إن تكون نتائج نشاط الشركة الحقيقية لعام ٢٠١٥ .
إذا إن من ضمن بنود العقد إنتاج (٥٠٠) إلف لتر سنويا في حين يجب إن يكون الإنتاج (٢) مليون لتر و ذلك لتحقيق الإرباح وعليه يكون على المستثمر رفع الطاقات الإنتاجية سنويا للوصول إلى نقطه التعادل لتحقيق الإرباح إلا أن المستثمر لم يوافق على ذلك نهائيا و هنالك بند أخر من بنود العقد على فرض (١٥) موظف تكون رواتبهم من الشركة

تم التركيز في المفاوضات على تسقيف الإنتاج كونها فكرة جديدة معروضة من قبل دوائر الدولة ألمساهمه في الشركة هنالك عدة نقاط لم يتم التطرق إليها في العقد بصورة واضحة ومنها (لم يتم الجانب التسويقي بالتفصيل وتأهيل الشركة من كافة النواحي ورسم خط الشروع و مدى استفادة المساهم من الاستثمار) و هذه النقاط لم يتم الاتفاق عليها مع المستثمر إذ رفضها رفض قاطعا و عليه تم تحديد اجتماع ثاني لمناقشة هذه الأمور إلا إن المستثمر لم يحضر .
ولذلك تم اتخاذ قرار من قبل السادة (مساهمي القطاع العام) إعادة موضوع الاستثمار إلى الهيئة العامة وكان القرار بالأغلبية المطلقة وتم إبلاغ مجلس الإدارة بذلك .
ما هو سبب عدم تنفيذ توجه الجهات الحكومية لا إعادة الإعلان .
لم يتم الاعتراض على كامل فقرات العقد حيث إن (١٤) فقرة منه جيدة جدا عدا فقرتين أو ثلاث لابد من الإسراع بالإعلان عن الاستثمار لغرض النهوض بالشركة وهو الحل الأمثل لها ويعرض مرة أخرى على ممثلي دوائر الدولة المساهمة في الشركة للبت بالموضوع دون طرحه على الهيئة العامة .

السيد عبد الخالق خليل منخي / تم عرض مسودة العقد بصورة واضحة و بإسهاب على الجهات الحكومية وتمت كتابته على ضوء عقود مبرمه من قبل وزارة ألصناعه و المعادن و الشركات التابعة لها وفي حينها كانت الشركة في حالة شبه انهيار وقد تم عرض العقد على أكثر من هيئه و مشاور قانوني و لم تكن هنالك فيه أي ثغرة و بالتالي تمت الموافقة بالإجماع على توقيع العقد من قبل مجلس الإدارة
كان قرار الهيئة العامة السابق هو وجوب عرض الموضوع على دوائر الدولة المساهمة في الشركة لغرض التوصل إلى اتفاق مع المستثمر ومن أهم الفقرات الغير متفق عليها كانت هي (فترة الضمانات – وخط الشروع – التسويق – التأهيل – عدم تحديد سقف زمني للإنتاج) وتم عقد اجتماعين لممثلي دوائر الدولة و اتضح إن هناك أشخاص غير مخولين بالتوقيع مثل عقارات ألدوله وكذلك ممثل المصرف الصناعي التي امتنعت عن توقيع محضر حضور الاجتماع إما شركة إعادة التامين فقد تم تغيير ممثلهم .

السيد علي غزال / ما هو مصير الشركة إذا لم ينفذ مشروع الاستثمار وبقاء الحال على ما هو عليه حيث إن نقاط الخلاف مع المستثمر غير تعجيزيه وان سبب معاناة الشركة الأساسي هو التسويق ويجب على المستثمر أن يقوم بتحديد سياسة سترتيجية للتسويق وان سبب عدم قيام (المستثمر) بمعالجة نقاط الخلاف يعود كونه تاجر وغير صناعي و أكد إن يتم إعادة موضوع الاستثمار بالإعلان عنه بنفس العقد مع تصحيح نفس الفقرات مع مستثمرين آخرين.
عند تأهيل الشركة تكون هنالك خطوة لتقوية سعر السهم ووجود مضاربة أسعار الأسهم في السوق المحلية و بالتالي ينعكس هذا الشيء على مصلحة الشركة و العاملين فيها .

المهندس فراس ياسين جبر الكبيسي (لمستثمر) لقد تم الإعلان عن الاستثمار مرتين في الصحف الرسمية قبل البدء بتوقيع العقد وتم شراء الملف الاستثماري من قبل(٣) جهات فقط و لم يتقدم منها إلا (واحد)و كانت اللجنة المشكلة من القطاع الحكومي فقط إذا يجب إن تكون من القطاع الحكومي و الخاص كون الشركة (مساهمه مختلطة) و طلبت اللجنة إعادة الإعلان و التي رفضت ذلك و طلبت من قبل مجلس الإدارة على عدم إعادة الإعلان.

السيد رئيس الهيئة / تم الإعلان عن الاستثمار مرتين و لم يقوم احد لشراء الملف الاستثماري لورود (٣) أشخاص تم انسحاب (٢) منهم و بقي (واحد) وهو السيد (فراس الكبيسي) و تم دراسة العقد بصورة مستوفية من قبل مجلس الإدارة وتطرق إلى كافة الأمور التي عرضت سابقا .

السيد علي غزال / القرار متروك للهيئة و يجب إن يكون لمصلحة الشركة .

السيد مرتضى كلش حسن ممثل العاملين في الشركة / أريد إن اذكر السيد علي خلف غزال باجتماع الهيئة السابق حيث تم عرض موضوع الاستثمار بصورة كافية إمام الهيئة العامة و تبين انه لا يوجد ي اهتمام من أي جهة كانت سواء كان من القطاع الحكومي أو مجلس الإدارة أو الجهات الأخرى ذات العلاقة وان المتضرر الوحيد في النهاية هو المنتسب .
إذا كان يوجد خلاف مع المستثمر لذلك نطالب بحل هذا الموضوع بصورة نهائية و سريعة .

السيد مهدي حليم / أريد توضيح بعض الأمور التي تخص الاستثمار إن المصرف الصناعي و شركات التامين والضمان الاجتماعي منحت أموال إضافية لشركات القطاع المختلط لزيادة في رؤوس أموال في هذه الشركات و قد تم الضغط من قبل وزارة الصناعة و المعادن على منح قروض لهذه الشركات لدعمها من باب التعاون الدولة مع هذه الشركات حيث ان الدولة متوجهة لغرض الاستثمار في القطاع العام و لا توجد فرص للقطاع المختلط إما موضوع استثمار شركة صناعات الإصباغ الحديثه فقد اطلعت على مسودة العقد ولاحظت إن هنالك نقاط خلافية وهي ما تم ذكرها من قبل السادة المعنيين في الاجتماع وان العقد مستوفي شكلا وإذا لم يحصل التوجه نحو الاستثمار فان المصرف الصناعي لديه النية ببيع الأسهم التي يمتلكها في شركات القطاع المختلط .
اقترح إن تكون هنالك فترة تجريبيه لتنفيذ العقد قابلة للتعديل خلال فترة (سنه) أما الاستمرار أو الإلغاء و عدم تنفيذ التجربة الاستثمارية يطفي إغلاق الشركة نهائيا و بعد المناقشات تمت مصادقة الهيئة العامة بالأغلبية على أعادة الإعلان على (ملف الاستثمار) و تخويل مجلس الإدارة بالتفاوض و التوقيع على عقد الاستثمار دون الرجوع إلى الهيئة العامة .

خامسا:- إقرار معالجة الخسائر بالاحتياطيات
تمت مصادقة الهيئة العامة على إطفاء جزء من الخسارة و كما يلي

١- احتياط الفائض المتراكم
٢- ٥٠% من الاحتياط الإلزامي (مشفوعة بكتاب رسمي من إدارة الشركة) .
٣- احتياط مكاسب رأس مالية
٤- احتياطي توسعات

سادسا:- إبراء ذمه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

بناء على طلب مالكي الأسهم بما لا يقل عن ١٠% من أسهم الشركة (المساهمين الحكوميين) اقترح إضافة فقرة على المنهاج وهي (مكافئة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة و العاملين في الشركة)

وبعد المناقشات حصلت الموافقة بالإجماع على:-

- مكافأة رئيس المجلس (٢,٥) مليون دينار و الأعضاء بمبلغ (٢) مليون

- العاملين على الملاك الدائم (١) مليون دينار بضمنهم المشاور القانوني و بمبلغ (١٥٠٠٠٠) مائه و خمسون إلف دينار فقط للإجراء المستخدمين في الشركة عند توفر السيولة النقدية و بصلاحية المدير المفوض .

- تحفظ ممثل دائرة العمل والضمان الاجتماعي على المكافأة

- تم إبراء ذمه رئيس و أعضاء مجلس الإدارة بالإجماع.

سابعا:- انتخاب ممثلي القطاع الخاص (أربعة) أصليين و مثلهم (أربعة) احتياط بعد بيان شروط العضوية من قبل الممثل دائرة تسجيل الشركات استنادا إلى أحام المادة (١٠٦) من قانون الشركات رقم / ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل وبيان قرار مجلس شورى الدولة الذي بموجبه يحق للقطاع العام بالحضور و التصويت لصالح القطاع الخاص و لعدم وجود استفسارات على الشكلية القانونية تمت المباشرة بالترشيح و الانتخاب ور شح لعضوية المجلس الأصلين كل من :-

١	السيد فراس ياسين جبير	١١٣٥٩٠٤٢٧١
٢	السيد حسن علي شندل	١١٧١٥٧٥٠
٣	السيد أمين صادق جعفر عبد المجيد	١١٣٥٣٠٤٢٧١
٤	السيد فائق سليم رشيد	١١٤٢٢٧٨٥٣٢
٥	السيد عبد الخالق خليل منخي	١١٣٥٩٤١٠٢١
٦	صندوق تقاعد الصيادلة	١١٧١٩١٠٧٥
٧	السيد محمد سلوم محمد	٦١٥٧٥٠

و تم ترشيح السادة المدرجة أسماءهم أدناه لعضوية المجلس الاحتياط و هم كلا من :-

١	السيد اوس نبيل خليل	١١٣٥٣٩٠٣٤٤
٢	السيد علاء عاتي سلمان	١١٥٦٤٢٧٩٤٩
٣	السيد علي حسين لفتة	١١٢١٢١٨٤٧٠
٤	السيد خالد ربيع محمد حسون	١٥٦٠٢٩٨٢٥

وبعد فرز و عد الأصوات فاز بعضوية المجلس الأصليين و الاحتياط و كما يلي :-

الأصليين

١- السيد فائق سليم رشيد

٢- السيد عبد لخالق خليل منخي

٣- السيد فراس ياسين جبير

٤- السيد أمين صادق الخضيري

الاحتياط

١- السيد علاء عاتي سلمان

٢- السيد اوس نبيل خليل

٣- السيد علي حسين لفتة

٤- السيد خالد ربيع

و بذلك أصبح الأعضاء الفائزين بالعضوية لمدة (ثلاث سنوات) . و بانتهاء الانتخابات كما مبين في التسلسل أعلاه أعلن رئيس الهيئة العام انتهاء الاجتماع و ختم المحضر في تمام الساعة (الثانية بعد الظهر)

كاتب الجلسة	المراقب	ممثل دائرة تسجيل الشركات	رئيس الهيئة العام
عذراء عبد المنعم	جبار محسن محمد حسين	هاشم حسون حسن	يونس شيال فهد